ابن سلمان ديكتاتور جديد يحظى بدعم ترامب

وصف نائب رئيس تحرير صحيفة «واشنطن بوست»، محمد بن سلمان بأنه ديكتاتور جديد يحظى بدعم الغرب. وقال جاكسون ديل: «بعد نحو 30 عاماً من دعم الغرب للرئيس العراقي الراحل صدام حسين، يعودون مرة أخرى لدعم ابن سلمان، فهم يقولون إنهم يمقتون جرائمه الصارخة، ومن ضمنها قتل الصحفي جمال خاشقجي، وسجن الحقوقيات وتعذيبهن بالسعودية». ويقول ديل في مقاله، إن «الديكتاتور القاسي، الذي تبنته ودعمته الولايات المتحدة، رغم سجله الموثق في انتهاكات حقوق الإنسان، وكانت جرائمه رهيبة، لكنه كان قوة تحديث لبلده ويقف في مواجهة الإسلاميين المتشددين وإيران، وربما لم يكن له بديل، كان اسمه صدام حسين». ويشير الكاتب إلى أن «الرهان الذي وضعه الغرب وحلفاؤه عليه قاد إلى غزو الكويت عام 1990، ومن هنا بدأت (الحروب التي لا تنتهي) في الشرق الأوسط التي تشتكي منها بشكل عام مؤسسة السياسة الخارجية».

ويقول ديل: «بعد 30 عاماً فإن هذه النخبة والساسة الذين يقدمون لها التقارير يقومون بتكرار الخطأ ذاته، رغم قولهم إنهم يمقتون جرائم ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، بما فيها الجريمة الشنيعة لقتل الصحفي جمال خاشقجي، وتعذيب وسجن النساء المطالبات بحقوق على نطاق أوسع للمرأة، ويرون

الحملة العسكرية في اليمن كارثة مثقلة بجرائم الحرب».

ويجد الكاتب أنه «مع ذلك، ففي القمة الأخيرة لمجموعة العشرين في مدينة أوساكا اليابانية، التي نظمت الأسبوع الماضي، تجمع القادة الغربيون مبتهجين حوله، وليس هؤلاء فقط، بل أيضاً قادة الهند وكوريا الجنوبية واليابان، الذين استقبلوا محمد بن سلمان بحرارة في الأشهر الستة الماضية». ويلفت ديل إلى أنه «عندما تسألهم عن السبب فإنك تحصل على الجواب المألوف: ولي العهد، المعروف أيضاً باسم (أم بي أس) هو الفرصة الأفضل لتحديث السعودية، وهو يخوض حرباً ضد التشدد الإسلامي، وهو متحالف معنا ومع إسرائيل ضد إيران. والبدائل عنه أسوأ».

ويرى الكاتب أن «تصميم الساسة وصناع السياسة على التمسك بهذه الرؤية الضيقة يمكن رؤيته من خلال المحاولة الفردية التي تقوم بها المقررة الخاصة في الأمم المتحدة لقضايا القتل خارج القانون والإعدام التعسفي، أنييس كالامار، فقد قامت بمبادرة منها بتحقيق استمر خمسة أشهر في جريمة قتل خاشقجي في القنصلية السعودية العام الماضي، وفي 19 يونيو قدمت تقريراً مدوياً، يظهر أن خاشقجي كان (ضحية إعدام مدبر ومقصود وقتل خارج القانون تتحمل مسؤوليته الدولة السعودية)، وأن محمد بن سلمان متواطئ في هذه العملية وفي محاولة التغطية التي أعقبت الجريمة».

وينوه ديل إلى أن «كالامار دعت إلى وقف التحقيق مع 11 شخصاً متهماً بالجريمة، والبدء بتحقيق مستقل بناء على أمر من الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غويتريش، أو مكتب التحقيقات الفيدرالي (أف بي آي)، ودعا التقرير لفرض عقوبات على محمد بن سلمان وأرصدته الخارجية،»ما لم يقدم أدلة موثوقة تثبت أن لا علاقة له بالجريمة)».

ويقول الكاتب إن «الصمت الرسمي المطبق الذي استقبل به التقرير كان واضحاً، فلم يرد غويتريش على طلب كالامار بتحقيق مستقل، وحتى الأسبوع الماضي لم يتلق بها، والتزمت أوروبا أيضاً بالصمت. ويفيد ديل بأنه في زيارة لكالامار إلى واشنطن الأسبوع الماضي لم تغير موقفها، وقالت في كلمة لها في معهد بروكينغز: «حاولت الكثير من الدول دفن الجريمة قائلة: (دعونا نمضي للأمام) لكن الجريمة لن تختفي»، وقالت في زيارة لصحيفة «واشنطن بوست» إنها تعتمد على الولايات المتحدة لتحقيق العدالة، «أعتقد أن هذا هو المكان الذي يجب أن تنجح فيه المحاسبة». ويعلق الكاتب قائلاً: «لا يزال هناك أمل، حيث يطالب المشرعون في مجلس النواب مدير الأمن القومي بتقديم تقرير عن المتورطين في جريمة قتل خاشقجي، ويطالبون بمنع منحهم تأشيرات زيارة إلى الولايات المتحدة، ومن المتوقع أن تنظر لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ في قرارات أخرى، لكن طالما بقيت الإدارة الأمريكية الحالية فلن يواجه محمد

بن سلمان عقوبات.

ويختم ديل مقاله بالقول: «مثل صدام حسين قبله، فقد استنتج محمد بن سلمان أنه محصن، فالنساء اللاتي أمر بتعذيبهن في السجن، فيما تواصل طائراته قصف اليمن، ويقوم باتخاذ الخطوات الأولى للحصول على أسلحة نووية، ولأن الحكومات الغربية لا تعمل على وقفه، فستقوم بذلك لاحقاً عندما يكون الثمن أغلى».